زيادة ميزانية الحكومات الأفريقية
لتمويل تطوير قطاع الطاقة

اتفاق جديد بشأن الطاقة لأفريقيا

مذكرة مفاهيمية

أكتوبر 2016

زيادة ميزانية الحكومات الأفريقية

لتمويل تطوير قطاع الطاقة

"مبادرة جديدة للطاقة في أفريقيا"

مذكرة مفاهيمية

1- معلومات خلفية

1-1 إن أفريقيا غنية بموارد الطاقة ولكنها فقيرة في قدرتها على استغلالها والاستفادة منها. ويواجه العديد من البلدان الأفريقية أزمة الطاقة. إن الطاقة متعذر الوصول إليها وباهظة الأسعار وغير موثوق بها بالنسبة لمعظم الناس، مما يحاصرهم في الفقر.

2-1 أعلن البنك الأفريقي للتنمية مبادرة جديدة للطاقة في أفريقيا تهدف إلى **ضمان وصول الجميع إلى الطاقة بحلول عام 2025.** وتحقيقاً لهذا الهدف الهام، يسعى البنك الأفريقي للتنمية إلى تعبئة جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الحكومات الأفريقية، من أجل بذل المزيد من الجهود المكرسة لقطاع الطاقة.

3-1 إن المبادرة الجديدة للطاقة في أفريقيا استراتيجية للبنك الإفريقي للتنمية مبنية على المبادئ التوجيهية المترابطة والمعززة بعضها البعض. وتركز ثلاثة منها على الشراكات وزيادة الدعم للحكومات الأفريقية وهي: (1) إقامة شراكة تحويلية بشأن الطاقة في أفريقيا (2) تعبئة رؤوس الأموال المحلية والدولية للتمويل المبتكر في قطاع الطاقة في أفريقيا و(3) دعم الحكومات الأفريقية في تعزيز سياسة الطاقة وتنظيم القطاع وإدارته.

4-1 يتم تنفيذ المبادرة الجديدة للطاقة في أفريقيا في إطار سياسة الطاقة للبنك الأفريقي للتنمية والتي يتمثل هدفها الشامل المزدوج فيما يلي: (1) دعم الدول الافريقية في جهودها الرامية إلى ضمان حصول جميع سكانها وقطاعاتها الإنتاجية على خدمات طاقة حديثة ميسورة التكلفة وموثوقة و(2) مساعدة الدول الأفريقية على تطوير قطاعها للطاقة بطريقة مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا.

5-1 تشجع المبادرة الجديدة للطاقة في أفريقيا النُهج المبتكرة على أساس النموذج الجديد للبنك الإفريقي للتنمية بشأن التنمية والأعمال والأداء. وينبغي للمبادرة، إذا أرادت التغلب على المعوقات الرئيسية

لتحقيق أهدافها، اتخاذ إجراءات في 12 مجالا رئيسيا ذي أولوية (انظر الرسم البياني أدناه) وهي:

1) الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبرنامج مشتريات موحد لمنتجي الطاقة المستقلين؛
2) برنامج تطوير الطاقة المتجددة؛
3) برنامج تعزيز كفاءة استخدام الطاقة؛
4) برنامج تحويل مرافق الطاقة؛
5) مرفق دعم المشاريع في المرحلة المبكرة؛
6) برنامج تحفيز التمويل؛
7) برنامج تشجيع الوصول من أسفل الهرم؛
8) برنامج الدفع بواسطة الهاتف النقال؛
9) الوصول إلى حلول الطبخ النظيفة والكفؤة؛
10) برنامج تسريع المشاريع الإقليمية والإقليمية الفرعية؛
11) تحويل قطاع الطاقة على نطاق البلد؛
12) شراكة تحويلية في مجال الطاقة في أفريقيا.

2 – التحديات – دور الحكومة

2-1 قدرت المبادرة الجدية للطاقة في أفريقيا أن تحقيق حصول الجميع على الطاقة بحلول عام 2025 يتطلب ملء الفجوة الاستثمارية المقدرة ب 42 إلى 67 مليار دولار أمريكي سنويا لقطاع الطاقة، بالإضافة إلى الإنفاق الحالي الذي يقدر ب 22 مليار دولار أمريكي. وتشير هذه التقديرات إلى ضرورة تشجيع الحكومات الأفريقية على لعب دور أكثر نشاطا من خلال تخصيص مزيد من التمويل لقطاع الطاقة. وتقدر المبادرة أنه إذا استخدمت أفريقيا 7.5-10% فقط من المبلغ الإجمالي البالغ 600 مليار دولار من عائدات الضرائب أو 2-3 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، فإنها ستستطيع سد الفجوة الاستثمارية المذكورة أعلاه.

2-2 وتبلغ المساهمات الحكومية الأفريقية الحالية في الاستثمارات في قطاع الطاقة حوالي 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فقط، أو ما يقرب من 4 في المائة من الإيرادات الضريبية (الضرائب وعائدات الموارد). ويمكن زيادة هذه المساهمة عن طريق خفض إعانات الوقود والكهرباء، الذي يمثل7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (2013). وهناك طريقة أخرى تمكن الحكومات من تخصيص المزيد من التمويل لقطاع الطاقة تتمثل في تهيئة البيئة المواتية الصحيحة لزيادة مستويات مشاركة القطاع الخاص.

2-3 وبالإضافة إلى ذلك فإن من شأن تعزيز دور الحكومات، خارج إعداد الميزانية، أن يكون له تأثير تحفيزي قوي على أداء قطاع الطاقة. لأن المستفيدين الرئيسيين ومنشئي المشاريع ودورهم في السياسة والبيئات التنظيمية والمؤسسية والمالية يؤثرون بشكل كبير على مشاركة جميع الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع، بما في ذلك مؤسسات التنمية والجهات المانحة والجهات الوطنية والإقليمية المعنية بالطاقة والممولين والمستثمرين والمطورين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص على نطاق أوسع. ومن شأن اعتماد مستوى مناسب من الإنفاق في الطاقة تحفيز مزيد من مشاركة القطاع الخاص. ويمكن ربط عدم قدرة القطاع على جذب الاستثمارات والمهارات اللازمة إلى حد كبير بالمخاطر العالية المتصوَّرة في هذا القطاع.

3 – المسائل المطروحة للنقاش

أ) ما الذي ينبغي القيام به لتمكين الحكومات الأفريقية من زيادة الإنفاق وحصة ميزانية النفقات الرأسمالية المخصصة لقطاع الطاقة من المستوى الحالي البالغ حوالي 4 في المائة من الإيرادات الضريبية إلى ما بين 7.5% و10% (يعتمد المستوى الحقيقي على عوامل مختلفة في كل بلد على حدة، والبنك الأفريقي للتنمية على استعداد لمساعدة البلدان في إيجاد المستوى المناسب)؟

ب) يقوم البنك الأفريقي للتنمية حاليا بإعداد تقرير تقييمي مفصل سيوفر تفاصيل حول سبل تحقيق ذلك

وتكلفة الفرصة البديلة لعدم القيام بذلك. ولكن الأرقام الإرشادية توفر معلومات كافية لاتخاذ قرار بشأن اتفاق من حيث المبدأ على اتخاذ الإجراء المتمثل في زيادة الميزانية في الفقرة (أ) إلى 7.5%–10%.

ج) وقد قدرت المبادرة الجديدة للطاقة في أفريقيا أنه إذا تم خفض إعانات الوقود والكهرباء بمعدل النصف فيمكن سد الفجوة الاستثمارية المذكورة في الفقرة 3 أعلاه. ويفوق إجمالي الإعانات الاستثمارَ في مجال الطاقة 22 مرة، أي ما يمثل حوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وإلى أي مدى يمكن للحكومات الأفريقية الالتزام بإعادة توجيه جزء من الدعم إلى الاستثمار في قطاع الطاقة؟

4- التوصيات وطرق المضي قدما

4-1. التوصيات

أ) يُوصَى بأن تناقش اللجنة الفنية المتخصصة قضايا تعزيز دور الحكومات وتتفق على هدف في الميزانية يتم اعتماده في البيان الختامي لوزراء اللجنة الفنية المتخصصة المسؤولين عن الطاقة.

ب) يُوصَى بأن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية معا من أجل تنفيذ المقررات الصادرة عن اللجنة الفنية المتخصصة وآلية المتابعة المتفق عليها.

4-2. طريق المضي قدما

ستجتمع مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية عقب اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة من أجل إعداد خطة لتنفيذ المقررات الصادرة عن اللجنة الفنية المتخصصة.